قضايا التداولية في كتاب مفتاح العلوم للسّكاكي(ت 626هـ)

د/ باديس لهويمل
جامعة بسكرة

الملخص:
تهدف هذه الدراسة إلى عرض بعض مظاهر اللسانيات التداولية المعرفية في كتاب "السّكاكي" (ت 626هـ)،"مفتاح العلوم" فتبيّن كيف عني السّكاكي بتوصيف عناصر العملية التواصلية، فالتفت إلى كلّ ما يحيط بها من سياق لغوي، ومقام تخاطبي، بما يضمّه من ظروف وأحوال، وخطاب(الرسالة) وطرفاه(مُخَاطِب/ ومخاطَب)، فتعرض الدراسة لمواطن ذلك في "مفتاح العلوم"، وكيف أنّ السكاكي توصّل إلى نتيجة مهمّة يحسُن الأخذ بها وإعادة بعثها، وهي أنّ بنية الخطاب تختلف بحسب مقاصد المتكلمين ومقامات المُخَاطَبين به؛ (فخطاب الغبي يغاير خطاب الذكي، ومقام التعزية يغاير مقام التهنئة،...) ولذلك ستبيّن الدراسة كيف ربط السكاكي بين الصياغة اللغوية ومقاماتها الإنجازية، إذ أدرك السكاكي أن أنماط الاستخدام اللغوي وأشكاله، تختلف وتتنوّع بحسب العلاقات الاتصالية ومقتضيات هذا الاتصال.
كما يوضح البحث نظرة السكاكي للغة ومنطق استعمالها بمستوييها أصل المعنى والمعاني الثواني وما تفيده معاني مستلزمة مبينا علاقتها بنظرية الاستلزام الحواري لـ"بول غرايس" وكذا أفعال الكلام غير المباشرة، كما نعرض لبعض مظاهر نظرية أفعال الكلام المباشرة وغير النباشرة في قانوني الخبر والطلب عند السكاكي، لننتقل إلى بحث بعض مظاهر الاستزام الحواري في علمالمعاني وعلم البيان،
وعموما يوضح الباحث بالدراسة ـ متجنبا الإسقاط ومراعيا للخصائص الإبستمولوجية لكل معرفة ـ كيف أن السّكاكي كشف في "المفتاح" عن كثير من قضايا اللسانيات المعاصرة خاصة التداولية، وقدّم جملة من الاقتراحات لوصف ظواهر اللغة تندرج في كثير من الأحيان وتتقاطع مع قضايا التداولية.

مقدّمة:

لقد كان للسّكاكي (أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر، ت 626هـ)، كغيره من لغويّينا وبلاغيّينا القدامى فضل الالتفات إلى العديد من ظواهر اللّغة الهامّة سواء في النّحو أو البلاغة، أو الدّلالة، بمنظور حديث يضاهي ما في لسانيات النص، واللسانيات التداولية من طرح جديد لدراسة اللغة، وعالج السكاكي هذه القضايا بوعي عميق وتفهم لا يقلّ عن إدراك اللّغويين والتّداوليين الغربيّين

أمثال: بيرس Peirce وفان دايك Van Dijk وجون أوستين J.Austin ورومان جاكبسون Roman jakobson، وهو ما جعل "مفتاح العلوم" يزخر بمؤشّرات تداولية مهمّة، تتجلى في معالجاته اللغوية والبلاغية لكثير من القضايا كما سنبيّن. فنقول:

يحظى كتاب "مفتاح العلوم" للسّكاكي(ت626ه) بمكانة مهمة في التراث البلاغي العربي، نظرا لما قدّمه من جمع وتنظيم وتبويب لمباحث البلاغة العربية وضبط لمصطلحاتها بعدما كانت منتشرة ومشتتة المسائل والقضايا لا يضبطها ضابط ، حتى جاء أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر السّكاكي فجمع مباحثها وحدّد مصطلحاتها وأقسامها لتصير علما له أصوله وقواعده الضابطة له، فتأخذ بيد الناشئ لتعلّمه كيفية الاحتراز عن الخطأ في الكلام، وكذا تلقّيه وتفهّم معانيه بدقة.

والحق أنّ "مفتاح العلوم" كتاب في علوم اللغة وضعه السّكاكي بهدف معرفة كيفية صحّة الأداء اللغوي في عصر فلتت فيه الملكات الأدبية وفسدت الأذواق، فضمّن كتابه علوما عديدة، أساسها علم الصرف وعلم النحو وعلم المعاني يقول:«وجعلت هذا الكتاب ثلاثة أقسام:القسم الأول في علم الصرف، القسم الثاني في علم النحو،القسم الثالث في علمي المعاني والبيان»[1].

وهي علوم متآخذة فيما بينها يكمل فيها الآخرُ الأوّلَ في بنية منهجية متماسكة، لتعمل متضافرة على تأدية ما سمّاه "بعلم الأدب"، هدفُه في المفتاح يقول:« وقد ضمّنت كتابي هذا من أنواع الأدب دون نوع اللغة[2]، ما رأيته لا بدّ منه وهي عدّة أنواع متآخذة، فأودعته علم الصّرف بتمامه، وأنّه لا يتمّ إلاّ بعلم الاشتقاق المتنوّع إلى أنواعه الثّلاثة، وقد كشفت عنها القناع، وأوردت علم النّحو بتمامه وتمامه، بعلمي المعاني والبيان وقد قضيت بتوفيق الله منهما الوطر، ولمّا كان تمام علم المعاني بعلمي الحد والاستدلال، لم أر بدّا من التّسمح بهما، وحين كان التّدرب في علمي المعاني والبيان، موقوفا على ممارسة باب النظم وباب النثر، ورأيت صاحب النّظم يفتقر إلى علمي العروض والقوافي ثنيت عنان القلم إلى إيرادهما»[3].

---

[1] ، مفتاح العلوم ، ص39.

[2] يقصد السكاكي بنوع اللغة:المعجم أي دلالة الألفاظ في المعجم.

[3] السكاكي، مفتاح العلوم، ص37.وباديس لهويمل : مظاهر التداولية في مفتاح العلوم للسكاكي، عالم الكتب الحديث، الأردن ، ط1، 2014، ص

فمفتاح العلوم بنية منهجية غير قابلة للتجزيء تعمل فيها علوم اللّغة جميعا متضافرة في منظومة معرفية متكاملة يكمل فيها الأخير الأوّل، ويستدعي فيها كل علم ما لا يتمّ إلاّ به.

وفي سبيل تحقيق السّكاكي لما يطمح إليه، ضَمَّنَ كتابه كثيرا من مظاهر دراسة اللغة في الاستعمال، مما جعله يحوي قضايا لسانية تداولية قيّمة يحسن بنا توضيحها وكشفها.

أولا: عناصر العملية التواصلية في مفتاح العلوم:

عني السّكاكي[1] كثيرا بتوصيف عناصر العملية التواصلية، لما لها من أهمية في إنتاج الخطابات وتلقيها بوجه حسن، وتفهّمها بصورة واضحة ومفهومة لا يشوبها نقص ولا تبديل، فالتفت إلى كل ما يحيط بالعملية التخاطبية، من سياق لغوي ومقام تخاطبي بما يضمّه من ظروف وأحوال، وخطاب(الرسالة) وطرفاه، (مُخَاطِب/ ومخاطَب).

1/ السياق ومقتضى الحال في المفتاح: ركز السكاكي في "المفتاح" على فكرة "المقام" كثيرا خاصة في علاقتها بالمتكلم والسامع ومدى تأثيرها في نجاح العملية التواصلية من خلال نقل قصد المتكلم للسّامع الذي يتغيا من خلالها تحقيق فائدة استنادا لعمليات استدلالية عقلية تتخذ من المقام عمادا لها.

---

[1] هو أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السّكاكي الخوارزمي الحنفي، ولد في قرية من قرى خوارزم عام (555 هـ/1160 م). وقد لُقب بالسّكاكي لكون أسرته كانت تحترف صناعة المعادن، توجه لطلب العلم في سنّ متأخرة، واكتفى في تحصيله بمساجد خوازم ومدارسها، وكانت آنذاك مركزا من مراكز العلم، تخرج منها جملة من الأعلام أمثال :عبد القاهر الجرجاني(ت 471 هـ) ورشيد الدين الوطواط (ت 573هـ) وجار الله الزمخشري (ت538 هـ)، وفخر الدين الرازي (ت 606 هـ) . وقد برع السّكاكي في علوم شتى، فنبغ في علم النحو والصرف ، والمعاني والبيان والمنطق والاستدلال وعلوم الدين، ويُقال أنّه برع حتى في فنون وعلوم غريبة كعلم تسخير الجن ، وفن الطّلسمات والسّحر والسّيميا وعلم خواص الأرض، وأجرام السماء.

توفي السّكاكي في سجنه بعد أن قضى فيه ثلاث سنين في العام (626 هـ/1229 م) نتيجة وشاية من "حبش عميد" وزير "جغتاي خان" ابن "جنكيز خان".

وقد ترك السّكاكي مجموعة مؤلّفات منها:"مفتاح العلوم"أشهر مصنّفاته على الإطلاق، و"شرح الجمل": قام فيه بشرح كتاب الجمل للجرجاني، و"كتاب التبيان" ورسالة في علم المناظرة.(يُنظر في ترجمة السكاكي: مفتاح العلوم: تحقيق عبد الحميد هنداوي، ص14-15؛ السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم دار الفكر، بيروت، الجزء2، ط2، 1979، ص364؛ ياقوت الحموي: معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق: إحسان عبّاس، دار الغرب الاسلامي، الجزء6، (ط1)، 1993، ص2846.

ولعل المتتبّع لمباحث المفتاح يلحظ أنّ فكرة "مقتضى الحال"، كانت تؤطّر عمل السّكاكي في كثير من مباحث المفتاح، حيث جعل منها أساسا لمعرفة قصد المتكلّم من خطابه، وتحديدا له سواء في إجراء الخطاب على أصل الاستعمال، فيعبّر المتكلّم عن قصده بحسب مقتضى الظّاهر، أو في تجاوز ذلك لمعان ثوان يجري فيها الكلام لا على مقتضى الظّاهر، والمقام هو الذي يضمن سلامة المعنى وتحقق الفائدة لدى السّامع، ولذلك عدّ الباحث الجزائري "عبد الملك مرتاض" مصطلح "مقتضى الحال" عند السّكاكي يكافئ دلاليا في اللسانيات الحديثة مصطلح" تداولية اللغة" يقول:« ونلاحظ أن مفهوم السّياق البلاغي تتنازعه نزعتان اثنتان إحداهما "المرجع" وإحداهما الأخرى "تداولية اللّغة" أو ما في حكمه أو ما يطلق عليه أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي (ت626هـ) مقتضى الحال».[1] ففكرة مقتضى الحال أو السياق عموما، بما يضمّه من صفات للمتكلم وعاداته ومقاصده وإشاراته الجسمية، وكذا السامع وصفاته وعاداته ومستواه، والزمان والمكان..، ذات أبعاد تداولية بارزة تظهر من خلال إسهامها في تحديد دلالة الفعل الكلامي الإنجازي المباشر وغير المباشر وفهمها، وهو ما أكده جون "أوستين" بقوله:« إن مسألة الأغراض والمقاصد في التّلفظ بالعبارة وما يحتف بها من سياق قرائن الأحوال،هي مسألة لها خطرها وشأنها».[2]

فعلى المتكلّم أثناء تعبيره عن قصده، مراعاة قرائن الأحوال ومقامات الكلام وإصدار كلامه بحسب المقتضى كي يضمن لقصده الوصول، وتحقيق الفائدة لدى السّامع،لأنّ السامع يستند للمقام وقرائن الأحوال في كشف المعنى المقصود من الكلام، وذلك في عملية عكسية يقوم بها، يكون للسّياق فيها دور فعال في توجيهه لمقاصد المتكلم من خطابه.

وتظهر عناية السّكاكي بفكرة مقتضى الحال أو المقام[3]من خلال ربطه الصّياغة اللّغوية(صرفية ونحوية) بالسّياق والمقام، ممّا جعل مقياس الكلام عند

---

[1] عبد الملك مرتاض: نظرية البلاغة ، دار القدس العربي، الجزائر، ط2، 2010. ص166.

[2] جون أوستين: نظرية أفعال الكلام العامّة ، كيف ننجز الأشياء بالكلام، ترجمة: عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق،(دط)،1991 ص65.

[3] لا يختلف مفهوم المقام عن مفهوم الحال ويشمل« مجموعة الاعتبارات والظروف والملابسات المحيطة بالنشاط اللغوي وتؤثر فيه بحيث لا تتجلى دلالة الكلام إلا في ظلّها» كشّاف اصطلاحات الفنون: التهاوني، وضع حواشيه أحمد حسن منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1991، المجلد3، ص574.

السّكاكي في باب الحسن والقبول، بحسب مناسبة الكلام لما يليق به(مقتضى الحال)؛« فإن كان مقتضى الحال إطلاق الحكم فحسن الكلام تجريده من مؤكّدات الحكم وإن كان مقتضى الحال بخلاف ذلك فحسن الكلام تحلّيه بشيء من ذلك بحسب المقتضى ضعفا وقوة. وإذا كان مقتضى الحال طي ذكر المسند إليه، فحسن الكلام تركه وإن كان المقتضى إثباته على وجه من الوجوه المذكورة فحسن الكلام وروده على الاعتبار المناسب، وكذا إن كان المقتضى ترك المسند فحسن الكلام وروده عاريا عن ذكره، وإن كان المقتضى إثباته مخصصا بشيء من التّخصيصات فحسن الكلام نقله على الوجوه المناسبة من الاعتبارات المقدّم ذكرها»[1].

الذي يلاحظ على حديث السّكاكي السّابق هو تعدّد مقتضيات نظم الكلام، وتنوّعها فالمتكلّم ليس حرا تماما في إنتاجه لجمله وخطاباته، حيث يخضع إلى مقام السّامع وما يكتنفه من أحوال حتى يحقّق الفائدة المرجوّة من تلفّظه بالخطاب مستعينا بما تقدّمه له البلاغة من تراكيب بليغة وتصوّرات فنّية تساعده على نقل مقاصده في مختلف الظروف والأحوال، وعلى أساس ذلك يكون حسن الكلام، فتحذف عناصر من الجملة إن اقتضى المقام الاختصار وتثبت عناصر أخرى في مقام آخر. والبليغ هو الذي يتقن التّصرف في كل المقامات والأحوال، ولذلك يجب أن يكون متوسّعا في العربية ووجوه استعمالها في المقامات المختلفة، فيعرف ما يصلح في كل مقام من المقامات، وهو ما ينعكس في صياغته اللّغويّة.

وهوما فتئت تؤكّده اللّسانيات التّداولية، فهذا "أوستين" يرى« أنّ ما نستعمله من ألفاظ ينبغي أن نرجع "في بيان معانيها ولغاية تأويلها" إلى سياق الكلام ومقتضى الحال الذي وقع فيه تبادل التّخاطب اللّساني أو وروده فيه على وجه مخصوص»[2]. لأن استعمال اللغة من منظور اللسانيات التداولية يكون لأجل تحقيق أهداف وغايات ومقاصد ، وتحصيل فوائدة عملية في مقامات مخصوصة.

ولم يفت السّكاكي تأكيد هذه الفكرة التداولية بكلّ أبعادها حيث نجده وتحت عنوان فرعي"لكل مقام مقال"[3]، يبيّن في نصّ نفيس دور السّياق بنوعيه،

---

[1] مفتاح العلوم: السكاكي، ص256،257؛ وقد تمّ نقل النّص كما هو رغم طوله للضرورة المنهجية والمعرفية، كي لا يختل معناه وتتبدى بوضوح مقاصد السكاكي من خلاله.

([2]) نظرية أفعال الكلام العامّة: أوستين، ص120، 121 .

[3] ينظر للاستزادة في تحليل المقولة تداوليا مقالنا: عبارة "لكل مقام مقال" في مفتاح العلوم للسكاكي متابعة بلاغية سياقية، ضمن كتاب:نظرية السياق بين التوصيف والتأصيل والإجراء، سلسلة دراسات

وبخاصّة مقتضى الحال، في كشف مقاصد المتكلّمين وتأطيرها أثناء الإنجاز اللّغوي، وكذا دور السّياق في تحقيق الإفادة لدى السّامع منطلقا من معطيات علم النحو (أصل المعنى) ليصل إلى المعاني الثّواني في علم المعاني وودلالاتها الضّمنية، يقول:« لا يخفى عليك أنّ مقامات الكلام متفاوتة فمقام التّشكر يباين مقام الشّكاية ومقام التّهنئة يباين مقام التّعزية، ومقام المدح يباين مقام الذّم ومقام التّرغيب يباين مقام الترهيب، ومقام الجد في جميع ذلك يباين مقام الهزل وكذا مقام الكلام ابتداء يغاير مقام الكلام بناء على الاستخبار أو الإنكار ومقام البناء على السّؤال يغاير مقام البناء على الإنكار، جميع ذلك معلوم لكل لبيب وكذا مقام الكلام مع الذّكي يغاير مقام الكلام مع الغبي ولكلّ من ذلك مقتضى غير مقتضى الآخر، ثم إذا شرعت في الكلام فلكل كلمة مع صاحبتها مقام ولكل حد ينتهي إليه الكلام مقام، وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادفة الكلام لما يليق، وهو الذي نسمّيه مقتضى الحال»[1].

هذا النص القيّم يندرج ضمن مباحث اللّسانيات التّداولية؛ حيث يكشف عن أوضاع لسانية مرتبطة بالصّياغة اللّغوية، وأخرى غير لسانية منها ما يرتبط بالمتكلّم ومقاصده، ومنها ما يرتبط بالسّامع وأحواله والفائدة التي سيجنيها من الخطاب، هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد السّكاكي يميز بين: مقامات الكلام وتدل في الأغلب على الأغراض والمقاصد التي يساق لها الكلام نحو التشكّر والتّعزية والتّهنئة والتّرهيب والتّرغيب التي من أجلها ينتج المتلفظ بالخطاب نصه. ومقتضى الحال ويشمل الخصوصيات والاعتبارات القائمة بالكلام فيرتبط بخواص تراكيب الكلام حيث يختار المتكلم من التّراكيب البليغة ما يناسب قصده من الكلام في ظل المقامات والأحوال الخاصّة التي يصدر فيها خطابه[2]. ولذلك فإنّ مقتضى الحال أشد ارتباطا بخواص تراكيب الكلام التي يبحثها علم المعاني كونها أساسا تتحقّق من خلاله مقاصد المتكلم وتنكشف،ولذلك فإنّ علم

محكمة في اللغة والأدب والنقد، تحرير: محمد عبد العزيز عبد الدايم وعرفات فيصل المناع، دار السياب،لندن، منشورات الاختلاف/الجزائر،دارومكتبة البصائر/بيروت، ط1، 2015، ص133 وما بعدها.

([1]) مفتاح العلوم: السكاكي، ص256.

([2]) ينظر: جميل عبد المجيد، البلاغة والاتصال، ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،(دط)،2000، ص34، 35؛ وفي البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية: سعد عبد العزيز مصلوح، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2006، ص78، 79.

المعاني« عادة ما يهتمّ بخواص التّراكيب التي تكون دليلا على مقصد المتكلّم وغايته من كلامه، فعلم المعاني عند البلاغيين ليس علم التراكيب بل هو علم خواص التّراكيب»[1] التي توصلنا إلى غرض المتكلّم من كلامه، فالوظيفة التّداولية لعلم المعاني تختص ببناء الحدث اللغوي(المقال) من خلال اختيار التراكيب المناسبة والمقام. واختيار قوانين النّحو الملائمة وتنظيم المحتوى بطريقة منطقية تتّسق ضمن عملية الاتّصال اللّغوي بأكملها.

فبنية الخطاب اللغوي تختلف بحسب مقاصد المتكلمين وتغييرات المقام ولذلك كان لكل مقام مقال، وكل تغيّر في المقام والقصد يتبعه تغيير في الصّياغة اللغوية(خواص التراكيب).

كما التفت السّكاكي إلى كلّ ما يحيط بالعملية التّواصلية من سياق ومقام وخطاب وطرفيه مخاطِب ومخاطَب، ووصل إلى أنّ مقامات الكلام مختلفة وكذا أنماط الاستخدام اللّغوي وأشكاله تختلف وتتنوّع بحسب العلاقات الاتّصاليّة ومقتضيات هذا الاتّصال، من مقام المتكلّم إلى مقام السّامع ومقام الكلام وسياقات وروده، فخطاب الذكي مثلا يغاير خطاب الغبي وخطاب المثقف يغاير خطاب العامّي من النّاس حتى يحقق الخطاب أغراضه التّواصلية والإقناعيّة، فللمقام بكل ما يحمله من عناصر دور كبير في ممارسة الخطاب الإقناعي وإنجازه انطلاقا من قصد المتكلّم وانتهاء بإفادة السّامع معنى أو إقناعه والتّأثير عليه. ولذلك يبدأ السكاكي حديثه عن المقام بتأكيده فكرة "مقتضى الحال"يقول:« ولا يتّضح الكلام في جميع ذلك اتّضاحه إلاّ بالتّعرّض لمقتضى الحال»[2]

فالسّياق الذي يعالجه السّكاكي سياق نصّي تداولي لأن النّص يحوي بنى لغوية ذات خواص ترتبط بمقامات إنجازها يحمل من خلالها النص وظائف عديدة، ويقوم السّياق التداولي بتأويلها في شكل أفعال كلامية تعبر عن المقاصد والأغراض التّواصلية التي أنجزت للتعبير عنها، نحو الشّك والشّكاية والتّهنئة والتّعزية والمدح والذّم والتّرغيب والتّرهيب

ففكرة مقتضى الحال التي يدعو السّكاكي لمراعاتها في جل مباحث المفتاح، تشكّل سياقا تداوليا يتمّ من خلاله دراسة مباحث البلاغة في سياقاتها الاستعمالية لتشمل كل ما يحف بها من مقامات.

([1])نور الهدى باديس: بلاغة الوفرة وبلاغة الندرة ، مبحث في الإيجاز والإطناب،المؤسّسة العربيّة للدراسات والنّشر تونس، ط1 ،2001م، ص14

([2]) نفسه، ص256.

2/ العناية بطرفي العملية التواصلية(مخاطِب/مخاطَب) وأبعادهما التداولية:

أكّد السكاكي كثيرا على أهمّية التخاطب والتّواصل بين الناس، وأنّه لا يتم إلا بمراعاة طرفي الخطاب (مخاطِب/مخاطَب)، كما أنّ الرّسالة في حد ذاتها تتحدّد نوعيتها من خلال مراعاة حال السامع ومكانته، ولعل هذا ما جعل السكاكي يقيم دراسته في المفتاح كلّها «انطلاقا من العلاقة بين المتكلم والمخاطب في مختلف حالاتها وتغيّراتها وظروفها، وكذا مقاصد ونوايا المتكلم من وراء استعمالاته للّغة»[1]. فالتخاطب عند السّكاكي يتم من خلال مراعاة: المخاطِب والمُخاطَب بعدِّهما أساس عملية التواصل، يقول:«وحق الخطاب أن يكون مع مُخاطَب معيّن»[2].

أ-المُخَاطِب(المتكلّم): هوّ الذّات المحورية في إنشاء الكلام لإعلام المُخاطَب بمراده وقصده، فمن خلاله تنتقل اللّغة من الوجود بالقوّة في ذهن صاحبها، إلى الوجود بالفعل حين يتلفظ المتكلم بها. ومن مظاهر عناية السكاكي بالمتكلّم، تعريفه لعلم البيان، حيث جعل قصد المتكلم لبّ الدّراسة، يقول:«هوّ معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه وبالنقصان ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه»[3].

فعلم البيان في اهتمامه بمطابقة الكلام للمراد منه يعني أنّه يقوم أساسا على العناية بقصد المتكلم وبجعله مركز اهتمامه، فإذا لم يوافق الكلام قصد قائله ولم تتحقّق المطابقة لا يتحقق للخطاب أو النّص نصّيته، ولو كان خطابا سليما، ومعلوم أنّ القصد بؤرة اهتمام اللّسانيات التداولية لأنه أساس التّواصل؛ فلا تواصل دون قصدية، إنه الخطوة الأولى التي يقوم بها المتلفظ بالخطاب، وهذه سمة تداولية تبرز عند السّكاكي في حدّه لعلم البيان، وبيانه دور المتكلّم في إنشاء الخطاب.

ومن الإشارات الواضحة أيضا التي اعتنى فيها السّكاكي بالمتكلّم (المبدع)، ربطُه الخطاب، ويسمّيه الكلام، بشخصية مبدعه وكفاءته اللغوية

---

[1] بشير إبرير: توظيف النظرية التبليغية في تدريس النصوص بالمدارس الثانوية الجزائرية، (رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في اللسانيات التطبيقية)، جامعة الجزائر، السّنة الجامعية:1999 /2000، ص33.

[2] مفتاح العلوم: ص271.

[3] مفتاح العلوم، ص 249.

الأدبية، يقول: « نظم الكلام إذا استحسن من بليغ لا يمتنع أن لا يُستحسن مثله من غير البليغ، وإن اتّحد المقام، إذ لا شبهة في صحّة اختلاف النظم مقبولا وغير مقبول عند اختلاف المقام، فلابد لحسن الكلام من انطباق له على ما لأجله يُساق ومن صاحب له عرّاف بجهات الحسن لا يتخطاها وإلا لم يمتنع حمل الكلام منه على غيرها ويتعرى عن الحسن لذهاب كسوته»[1].

فالسكاكي يرى أنّ النّص لا يكتسب نصّيته وجماليته، إلاّ إذا كان صادرا عن المتكلم وملبّيا لقصده من كلامه، ومطابقا له، فيكون المتكلم على وعي بما يقصده، ومدركا له وبذلك يكتسب النّص الأدبي شخصيته «ويستمد قوته وبلاغته وخصوصيته من شخصية مبدعه»[2].

ويشترط السّكاكي في المتكلّم أن تتوفر فيه كفاءة لغوية بلاغية تمكّنه من نظم الكلام، كأن يكون مدركا للإمكانات اللغوية المتاحة له من تقديم وتأخير وحذف وذكر ومن جهات الحسن والعناصر الجمالية المختلفة، ولذلك رأى أن الكلام إذا لم يصدر من بليغ عرّاف بجهات الحسن لا يكتسب نصّيته لعدم توفر القصد من صاحبه، وإن حفل ببعض العناصر الجمالية والقيم البلاغية، ذلك أنّ «جوهر الكلام البليغ مثله مثل الدرة الثمينة لا ترى درجتها تعلو ولا قيمتها تغلو، ولا نشتري بثمنها، ولا تجري في مساومتها على سننها، ما لم يكن المستخرج لها بصيرا بشأنها والراغب فيها خبيرا بمكانها»[3].

فقيمة النّص الأدبي عند السّكاكي ترتبط بالمتكلّم أو المبدع ومدى براعته وامتلاكه لكفاءة تجعله بصيرا بموالج الكلام ومخارجه وعلى أساس هذه الكفاءة يكتسب النّص الأدبي نصّيته وأدبيّته ثم إن إنتاج النصوص والخطابات في حد ذاته يكون على أساس الإمكانات اللغوية والأدبية للمبدع وثقافته وكل ما يحيط به، ويختلف بين الناس باختلاف كفاءاتهم اللّغوية والأدبية، وبذلك يكون إنتاج الخطابات والنصوص الأدبية بما تحويه من صور وأخيلة ما هوّ إلا نتاج المخزون الذّهني للمتكلّم والمبدع من اللغة والخيال والمعاني[4].

وبذلك فالأسلوب الذي يسود في النص ويقوم عليه هو أسلوب مؤلّفه، وطريقته في التّفكير، يقول السّكاكي:«فإنّ جميع ما يثبت في الخيال ممّا يصل

---

[1] مفتاح العلوم: ص431.

[2] محمد صلاح زكي أبو حميدة: البلاغة والأسلوبية عند السكاكي، جامعة الأزهر،غزة، (دط)،2007، ص30.

[3] مفتاح العلوم: ص363.

[4] ينظر: محمد صلاح زكي أبو حميدة: البلاغة والأسلوبية عند السكاكي، ص32.

إلى (المبدع) من الخارج، يثبت فيه على نحو كما يتأدّى إليه، ويتحرّر لديه، ولذلك لمّا لم تكن الأسباب على وتيرة واحدة فيما بين معشر البشر، اختلف الحال في ثبوت الصّور في الخيالات ترتبا ووضوحا، فكم من صور لا تكاد تلوح في الخيال وهي في غيره نار على علم»[1].

بمعنى أن عملية إنتاج الخطابات والنصوص يتم فيها ربط النص بمبدعه حيث يكون الخطاب نتاجا لعملية صياغة الألفاظ والمفردات في تراكيب معينة تخضع لإمكانات المتكلم اللغوية وكفاءته، وتكون فيها حاملة للأخيلة والمعاني التي في ذهنه، وبذلك فأهلية المتكلم تعدّ مِحكًا حقيقيا في إنتاج الخطاب.

نجد كذلك من مظاهر عناية السّكاكي بالمتكلم (المبدع) في إنتاج نصه/خطابه، أنّه يربط جمالية النّص وأدبيته بذوق صاحبه الفنّي يقول:«فإنّ ملاك الأمر في علم المعاني هوّ الذوق السليم والطبع المستقيم فمن لم يرزقهما فعليه بعلوم أخر، وإلاّ لم يحظ بطائل ممّا تقدم وتأخّر»[2].

وهو ما يتحقق من خلال دُربة المتكلم على النصوص الإبداعية الجيدة، بحفظهما والسّير على نهجها في إنتاجه لنصوصه وخطاباته الإبداعية.

يتجلى إذن بوضوح وعي أبي يعقوب السّكاكي بأهمّية المتكلم /المبدع ودوره في إنتاج النّص الأدبي/الخطاب سواء من الجانب اللغوي، أم من الجانب الشخصي للفرد ومخزونه الذهني والفكري وهو وعي يتقاطع فيه السّكاكي، ولا جرم في ذلك، مع علماء لسانيات النّص والتّداولية في عنايتهم بالمتلفظ، بعدّه منتجا للخطاب وذاتا محورية فيه.

ب-المخَاطَب (السّامع): يمثل المخاطَب الطرف الثاني في عملية التخاطب، وعلى أساسه (المخاطَب) يتحدد نوع الرسالة (الخطاب)، التي ينشؤها المتكلم (المخاطِب)،«فإنشاء الخطاب وتداوله مرهون إلى حدّ كبير، بمعرفة حاله أو بافتراض ذلك الحال، والافتراض المسبق ركن ركين في النّظام البلاغي العربي، إذ العناية في المقام الأول موجهة إلى المرسل إليه»[3].

وهذا يعني أن المخاطَب (السّامع) يكون دائما حاجزا في ذهن المتكلّم (المخاطِب) عند إنتاجه لخطابه، ويختار المتكلّم حينها الإستراتيجية التي تناسب

---

[1] مفتاح العلوم: ص363.

[2] نفسه: ص413.

[3] عبد القادر بن ظافر الشهيري: استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1 ،2004، ص47، 48.

قصده وتراعي حال مخاطَبه كي يضمن لكلامه الإفادة، وهذا ما يمنح الخطاب حيويته وحركيته.

ومن مظاهر عناية السّكاكي بالسّامع في المفتاح نجد تعريفه لعلم المعاني حيث جعل مراعاة حال السامع[1]مركز اهتمامه، وعلى أساس هذه الحال تتفرع أضرب الخبر يقول:«اعلم أنّ علم المعاني هوّ تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتّصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره»[2].

فعلم المعاني عند السكاكي يبحث في مطابقة الكلام لمقتضى الحال أي أن تُوافق تراكيب الكلام، ما يقتضيه الحال، فيهتمّ أساسا بالمقام ومن ضمنه حال السّامع فإذا تحقّقت المطابقة أو الموافقة، ينتج عنها إفادة واستحسان في الكلام.

وبذلك فالسكاكي يشترط الإفادة والاستحسان في علم المعاني، ذلك أنّ الكلام إذا لم يُحقق فائدة لدى المتلقي يعدّ كلاما باطلا لا يُلبي الغرض الذي وُضع من أجله. فموضوع علم المعاني إذن دراسة العلاقة بين تراكيب الكلام و"مقتضى الحال"، وهذا من مظاهر الدراسة التداولية عند السكاكي حيث يجعل علم المعاني يقوم على دراسة التراكيب في ضوء المقام الذي يرد فيه ومدى مطابقتها له تحقيقا للإفادة والاستحسان، والإفادة في حدِّ ذاتها سمة تداولية مهمة تستند عليها في دراستها اللغة أثناء الاستعمال.

ولمّا كان علم المعاني يُعنى أساسا بالموقف الخارجي"المقام"، فيراعي حال السامع ويجعله مركزًا لاهتمامه، جعله "محمد عابد الجابري" يُعنى بشروط إنتاج الخطاب، في حين جعل علم البيان الذي يركّز على مطابقة الكلام للمراد منه، يُعنى بقوانين تفسير الخِطاب ذلك أنه يهتم بالموقف الداخلي فيركز على قصد المتكلم من كلامه ومدى تحقيق تراكيب اللغة لهذا القصد[3].

---

[1] يرى الباحث محمد صلاح زكي أبو حميدة أنّ السّكاكي حين إشارته للمتلقي(المخاطَب)، يُؤثر استخدام مصطلح السامع دون غيره، ولهذا دلالته الثقافية المتمثلة في كون النصوص الأدبية كانت تُلقى بلسان صاحبها مشافهة أو ينقلها الرواة شفاهة أيضا وبذلك فالمتلقي يتصل بالنص من طريق السمع فحسب دون القراءة والكتابة وهو ما يؤدي إلى استجابة سريعة للنص يعوزها التأمل والتروي والاسترجاع ومن ثم تكون الأحكام انطباعية مباشرة. ينظر:البلاغة والأسلوبية عند السكاكي، ص43.

[2] مفتاح العلوم: ص247.

[3] ينظر: محمد عابد الجابري: بنية العقل العربي، ص97؛ يقول الجابري بيانا لذلك:« إنّ علم المعاني يُعنى أساسًا بشروط إنتاج الخطاب، بينما يُعنى علم البيان أساسا بقوانين تفسير الخطاب».

ومن مظاهر عناية السكاكي بالسَّامع ودوره في توجيه الخطاب ربطُه مقتضى الحال بالسّامع حيث يكون إما خالي الذهن أو مترددًا في حكمه أو منكرا له، وقد يخرج كلام المخَاطِب على خلاف مقتضى الظاهِر كأن يجعل غير المنكِر كالمنكر والمنكر كغير المنكِر[1]. فالسامع إذن يتحكم في توجيه الخطاب إليه كي يحقق الفائدة فخطاب المتردد في الكلام يختلف عن خطاب المنكِر له.

إن عناية السّكاكي بعناصر الخطاب ورعايتها في تراكيب الكلام تجعل "المفتاح" مجالا خصبا لإقامة لسانيات تداولية عربية تبحث في المعنى وتتخذ من اللغة أرضية للدراسة والتحليل أثناء الاستعمال، ذلك أنّ الذي يهتم بمقتضى الحال والمقام والمتكلم والمخاطب والخطاب والقصد والإفادة، وهي كلها مؤشّرات للدّراسة التّداولية ومظاهر لها، حقيق بأن يُدرج ضمن الاهتمامات التداولية في التراث اللغوي العربي وبخاصة البلاغي منه ولذلك صرّح "فان دايك" Van Dijk بأنّ «البلاغة هي السابقة التاريخية لعلم النص»[2] حيث تقدم البلاغة أبنية خاصة ومظاهر، لكل منها تقنية أداتية خاصة بكل شكل من الأشكال، كما تزخر البلاغة بآليات عديدة تعمل على تحقيق الترابط والتضام داخل النصّ تمت الإشارة إلى البعض منها، حين بياننا لرعاية السّكاكي لعناصر الخطاب، مما يشير إلى أنّ «البلاغة ومادتها في الأصل تقدم خطابا إبلاغيا خاصا للمتلقي ابتداء من المبدِع مرورا بالنص وانتهاء بالمتلقي ومن هنا فإن دراسة الخطاب البلاغي له أهميته الخاصة وخصوصا في إطار البنية النصية»[3].

كل هذا يؤكد مدى أهمية "مفتاح العلوم" في الإشارة إلى أبعاد تقنيات الخطاب البلاغي وآلياته في تحقيق الترابط النصي وفي دراسة المعنى أثناء استعماله من قبل المخاطِب، وعليه فإن التصور العام الذي يمكن وضعه للمسألة البلاغية يكون على النحو الآتي[4]:

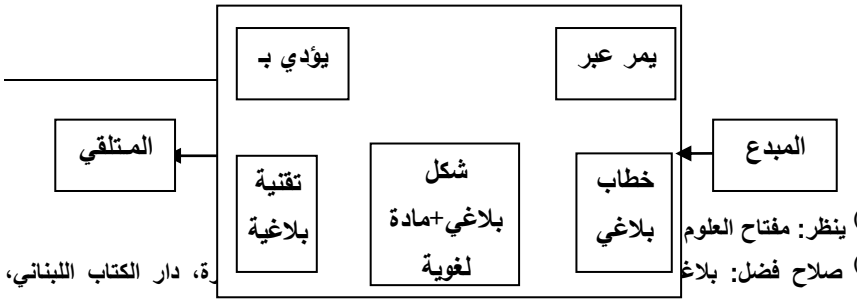

[1] ينظر: مفتاح العلوم

[2] صلاح فضل: بلاغ ة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، 2004 ص299.

[3] فايز القرعان: تقنيات الخطاب البلاغي دراسة نصية، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2004، ص3.

[4] ينظر: المرجع نفسه، ص3.

ثانيا: اللغة ودراسة المعنى في المفتاح: حدّ السكاكي الكلمة بكونها« اللفظة الموضوعة للمعنى مفردة والمراد بالإفراد أنها بمجموعها وضعت لذلك المعنى دفعة واحدة»[1] فالكلمة عند السّكاكي أصوات مجموعة للدلالة على معنى مفرد، وهي تدل عليه بالوضع والاشتقاق، ولا توجد علاقة طبيعية بين الكلمة ومعناها وإنما هي علاقة وضعية اصطلاحية يقول السّكاكي: «دلالة الكلمة على المعنى موقوفة على الوضع»[2].

وسمّى السّكاكي هذه الدلالة "الدلالة الوضعية" حيث تدلّ الكلمة على معناها بنفسها في مقابل "الدّلالة العقلية" التي يكون فيها معنى الكلمة متعلّقا بمعنى آخر في الذهن يتجاوز المعنى الحرفي (الوضعي)، إلى معنى ثان مقامييندرج ضمن مجال اهتمام التداولية حديثا.

ويمكن للكلمة أن تتجاوز دلالتها الوضعية داخل التركيب، حيث ينشئ المتكلّم تراكيب وجملا نتواصل من خلالها، فتتشكل اللّغة التي نعبّر بها عن مقاصدنا ويتمّ الفهم والإفهام بين النّاس.

وما دراسة السّكاكي للكلمة المفردة ومعناها إلا للاحتراز عن الخطأ في المفرد والتأليف وضمانا لسلامة الكلمة حال انتظامها في التّركيب وتعلّقها بغيرها من الكلِم في الجملة، وبذلك يكون أساس اهتمام السّكاكي هو التركيب بنوعيه، التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقا(المعاني الأول)، والتّركيب لتأدية المعاني الثّواني التي تتجاوز المعاني الأول لكنها تعتمد عليها للانتقال لمستوى ثان وهو ما سمّاه الجرجاني بـ" معنى المعنى"، ويدخل في مجال اهتمام التداولية حديثا سواء في مبحث الاستلزام الحواري أو مبحث مضمرات اللغة فما المقصود بالمعاني الثواني في المفتاح؟.

نبدأ أولا بتوضيح المقصود بالمعاني الأول ومجال دراستها كونها أساسا في الانتقال للمعاني الثواني فنقول:

أمّا <u>المعاني الأول</u> فيقصد بها السّكاكي أصل المعنى، ويقتضي معرفة كيفية التّركيب لتأدية المعاني النّحوية المجرّدة، وتبحث في ضمان صحة الأداء

---

[1] مفتاح العلوم ص41.

[2] نفسه، 467.

اللغوي وهو موضوع علم النحو، حيث يعرفه السكاكي بقوله: «هو أن تنحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلِم لتأدية أصل المعنى مطلقا»[1].

فالنّحو عند السّكاكي جهاز لدراسة كيفيات تعلّق الكلِم بعضه ببعض، بقواعد وأحكام تقع تحت الضبط وتضمن سلامة تأدية أصل المعنى، ودراسة التراكيب في هذا الجهاز تفيد معاني أصلية ذات طرق ووجوه معلومة ، تشكل قاعدة أولية في تحليل الكلام، وهي القاعدة التي يستند إليها البلاغي في قيام المعاني الثواني وبذلك، «فإن أصل المعنى يبقى هو أيضا من المعطيات الموضوعية والمادة الخام التي لا تشد إليها البلاغي، إلاّ بعد خروجها من دائرة النمط إلى فضاء الاطّراد، فالمعاني الأوّل هي مدلولات التراكيب مطلقا أي خارجة عن أي سياق كلامي أو مقامي، وهي بذلك تقابل المعاني الثواني وهي الأغراض التي يُساق لها الكلام ولذا قيل مقتضى الحال هو المعنى الثاني كرد الإنكار ودفع الشك»[2].

فأصل المعنى إذن هو الحد الذي ينتهي إليه عمل النحوي ليبدأ بعده عمل البلاغي مستندا في بحثه (البلاغي) للمعاني الثواني،على عمل النحو، ولعل هذا هو الذي جعل السّكاكي يضع تمام علم النحو بعلمي المعاني والبيان كي تكتمل دراسة المعنى في التراكيب حيث يدرس النحوي كيفيته ويبحث البلاغي في خواص التراكيب.

فالسّكاكي إذن لا يفصل بين علم النحو وعلمي المعاني والبيان لأن الأخيرين «إنّما هما الصورة المنجزة في المقامات المخصوصة لأحكام النحو في مختلف المستويات اللغوية المعجمية والتصريفية والاشتقاقية والإعرابية»[3] وتتحقق هذه الصورة المنجزة بمراعاة الأحوال، والمقاصد التي يؤمّها المتكلم، وهي نظرة ذات أبعاد تداولية مهمة تنبّه لها السّكاكي، تجعله يتقاطع مع معطيات الدرس التداولي المعاصر، حيث تجاوز النظر للغة(ألفاظ وتراكيب) في معانيها

---

(1) مفتاح العلوم: ص125، إن تعريف السّكاكي للنحو يحمل مظاهر تداولية مهمة حيث يرى أن النّحو ليس قواعد مجردة جافة فقط بل يتجاوز ذلك بكونه تراكيب معينة يبحث فيها ويؤديها متكلم معين يملك كفاءة تداولية وفي مقام معين بسياق لغوي معين ينتحي فيه أساليب العرب في كلامهم، وذلك لأداء غرض تواصلي معيّن حسب قصد المتكلم من كلامه، فواضح ما يحويه هذا التعريف من مظاهر نصية وتداولية: قصد وإفادة ومقام وسياق. ينظر لمزيد من الإيضاح: مسعود صحراوي: التّداولية عند العلماء العرب، ص174.

(2) خالد ميلاد: "المعنى عند البلاغين السكاكي نموذجا"، ضمن أعمال ندوة صناعة المعنى وتأويل النص، منشورات كلّية الآداب، منوبة، تونس، المجلد8، 1992، ص162.

(3) خالد ميلاد: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، دراسة نحوية تداولية، ص 321.

الأُوَل، إلى البحث عن معانيها الثواني في سياق الاستعمال، من خلال العناية ببحث خواص التراكيب في المقامات المخصوصة التي تقتضيها الأحوال والأغراض.

وأمّا المقصود "بالمعاني الثواني" فهي المعاني ذات الصّلة بالتراكيب أثناء استعمالها في سياقات الكلام للتعبير عن الأغراض والمقاصد التي يؤمّها المتكلم[1].

فالمعاني الثواني إذن تتمثّل في الأغراض التي يُساق لها الكلام في مقامات مخصوصة بخلاف المعاني الأول التي تُستفاد منها الدلالة النحوية المجردة وهي دلالة وضعية لا تتجاوز حدود الوضع اللغوي.

ففي مثال: زيد كثير الرماد، نجد المعنى الأوّل: معنى نحويا ذا مستويين:

- مستوى إعرابيا تمثل في الإثبات.

- ومستوى لفظيا معجميا هو إثبات صفة الكرم بإثبات دليلها وهو كثرة الرماد.

أمّا المعنى الثاني فهو قصد المتكلم وغرضه من إثبات هذه الصفة (الكرم) من خلال إثبات الشاهد على وجودها (كثرة الرماد)،وجعل المتلقي يستدلّ من خلالهامعنى مستلزما هو الكرم؛ فقصد المتكلم إذن الزيادة في التأكيد والمبالغة فيه، بأنّ زيد كثير الرماد، وليس الزيادة في معنى الكرم لأنه مثبت لدى السامع[2]. وتعتمد المعاني الثواني على المستوى الأول (أصل المعنى) بعدِّه أرضية للانطلاق إلى المعاني الثواني، فإذا كان علم النحو جهازا واصفا للمعاني الأول، ومختصا ببحث المعاني النحوية وأحكامها على أساسه، فإنّ المعاني الثواني جعلها السكاكي من اختصاص علم المعاني وعلم البيان؛ فوظيفة علم المعاني دراسة هذه المعاني الثّواني المتّصلة بالتّراكيب النّحوية في سياقات الاستعمال متجاوزا بذلك النّظر في التّراكيب (وظيفة علم النّحو) إلى بحث خواص التّراكيب وعلى أساس ذلك تكون المعاني الثّواني.

ووظيفة علم البيان العناية بالدّلالات العقلية الاستلزاميّة المستفادة من سياق الكلام في المجاز والكناية. وهو يتقاطع كثيرا مع ما ذهب إليه "بول غرايس" p.Grice في نظرية الاستلزام الحواري، فإذا كان الاستلزام يعني الانتقال، بالكلام من القوة الإنجازية الحرفية المطابقة لنمطه الجملي، إلى القوة

---

[1] ينظر خالد ميلاد: المعنى عند البلاغين السكاكي نموذجا، ص 162.

[2] ينظر: نفسه، ص383، 384.

الإنجازية المستلزمة مقاليا أو مقاميا، فإنّ أبا يعقوب السّكاكي لا يبتعد كثيرا في اقتراحاته عن هذه الظاهرة كما سنبينه في عنصر قادم هنا .

ثالثا: مظاهر نظرية أفعال الكلام في مفتاح العلوم:

يرى السّكاكي أنّ المعاني في الكلام لا حدّ لها ولا حصر ، لذلك يجب وضع منهج لضبطها في علاقتها بتراكيب الكلام، يقول: «إنّ التّعرض لخواص تراكيب الكلام موقوف على التّعرض لتراكيبه ضرورة، لكن لا يخفى عليك حال التعرض لها منتشرة، فيجب المصير إلى إيرادها تحت الضبط بتعيين ما هو أصل لها وسابق في الاعتبار ثم حمل ما عدا ذلك شيئا فشيئا على موجب المسَاق، والسّابق في الاعتبار في كلام العرب شيئان الخبر والطلب»[1].

فقسّم المعاني بحسب الأغراض والمقاصد(قرائن تداولية) إلى خبر وطلب(إنشاء) جاعلا لكلّ من القسمين أغراضا تواصليّة ومقاصد ذات معان خاصّة يساق إليها الكلام وتختلف التّراكيب بحسبها.

أمّا الخبر فما قصد به إفادة مخاطب ما بمضمون إخباري أمره مبهم لديه ويكون لهذا المضمون الإخباري وجود في الواقع الخارجي، كي يُردّ إليه، فيحكم عليه بالصدق أو الكذب، بينما يكون الإنشاء (الطلب) متجردا عن العالم الخارجي، ومحدّدا في التركيب اللّغوي لكنه لا يلقي خبرا إلى المخاطب، بل يستدعي مطلوبا لم يكن حاصلا وقت الطّلب.ومعيار التّصنيف بين الأسلوبين: بحسب قبول الحكم عليهما بالصّدق والكذب[2]، استنادا للواقع الخارجي، يُعدّ معيارا تداوليا وقرينة هامّة، ذلك أنّه يستند في دراسة الكلام إلى مدى مطابقة الواقع من عدمها(العالم الخارجي)، بمعنى يدرس مدى مطابقة الكلام للاستعمال في الخارج من عدمها كي يكون خبرا، وإلاّ فهو طلب يتحقّق بفعل لغوي يستدعي من السّامع إنجاز عمل ما؛ فالخبر«هو الخطاب التّواصلي المكتمل إفاديا والذي يريد المتكلم من نسبته الكلامية أن تطابق نسبته الخارجية»[3]،

---

[1] ينظر: خالد ميلاد: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة ص383، 384.

[2] يتّفق السّكاكي في هذا المعيار مع تصنيف "أوستين" الأوّل حينما جعل الجمل الخبرية قسمين: جمل وصفية يمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب، وجمل إنشائية لا تصف الكون فلا تخضع لذلك الحكم، ينظر: آن روبول، جاك موشلار التّداولية اليوم علم جديد للتّواصل، ترجمة، سيف الدين دغفوس، محمد الشيباني،دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، 2003،ص30؛ وخالد ميلاد: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية، جامعة منوبة، تونس،المؤسّسة العربية للتوزيع تونس،ط1، 2001، ص494.

[3] مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص82،81.

في حين يكون الإنشاء، أو الطّلب بتعبير السّكاكي«هو الخطاب التّواصلي المكتمل إفاديا والذي يريد المتكلم من نسبته الكلامية أن توجد نسبته الخارجية»[1]وهذا جوهر ما تبحثه اللّسانيات التّداولية.

وإذا قابلنا تصور الخطابين الخبري والإنشائي بعامة بما جاء به "سيرل" نجد أنّ الخبر بما يحويه من أضرب، يندرج ضمن صنف "التّقريريّات" Assertifs بمعايره، وغرضها المتضمّن في القول هو "التّقرير" ويعني «إدراج مسؤولية المتكلّم عن صحة ما يتلفظ به»[2] وشرطها امتلاك الأسس القانونية أو الأخلاقية التي تؤيد صحة محتواها[3]، أمّا الطلب فيندرج ضمن باقي الأصناف ويتوزّع عليها.

1- أبعاد النّظرية في قانون الخبر: قسّم السّكاكي علم المعاني إلى قانون للخبر وقانون للطلب، يضمّ كل قانون جملة من المباحث والقضايا[4] لا تكفي الورقة البحثية لسردها جميعا، سنقتص على بعضها لكشف الرؤية التداولية التي تتضمنها.

ومن بين ما تطرّق له السّكاكي في قانون الخبر دراسة التّراكيب اللّغوية الخبريّة المتفاوتة ضمن ما يسمّى"بأضرب الخبر"، وهي دراسة يمكن تحليلها في ضوء اللسانيات التداولية لنكشف عمق رؤية السكاكي اللسانية ومن خلالها بلاغيونا العرب فنقول:

تتّضح ملامح نظرية أفعال الكلام في أضرب الخبر عند السّكاكي، من خلال عرضه لرواية أبي إسحاق الكندي مع أبي العباس المبرد، حينما سأل الكندي المبرّد بأنّه يجد في كلام العرب حشوا يظهر في قولهم: "عبد الله قائمٌ"، ثم قولهم "إنّ عبدَ الله قائمٌ"، ثمّ "إنّ عبدَ الله لقائمٌ" والمعنى حسبه، واحد، فأجابه المبرّد وهو أديب ولغوي، بأنّ المعاني مختلفة ذلك أنّ "قولهم عبد الله قائم"

---

(1) نفسه، ص82.

(2) نفسه، ص82، 135.

(3) ينظر: نفسه، وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا التّقابل لا يخلو من عموم لأنّ هناك صنفا من التقريريّات أو الإخباريات وإن جاء خبرا فإنّه يفيد إنشاء فعل لغوي وإنجازه، وبالتالي يجب أن نخرج منها ما دل على الطلب بصيغة الخبر: نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾(البقرة:228) فدلالة الجملة الخبرية في هذا السّياق هيّ الأمر لا الإخبار، بمساعدة القرائن وبالّتالي يجب إخراج هذا الصّنف من التقريريّات (الإخباريّات).

(4) مفتاح العلوم، ص254-410.

إخبار عن قيامه وقولهم "إنّ عبد الله قائم" جواب عن سؤال سائل وقولهم "إنّ عبد الله لقائم"، جواب عن إنكار منكر لقيامه.[1]

فهذه التراكيب بمعايير أوستين"، و"سيرل" تشكّل أفعالا إنجازية مختلفة بحسب قصد المتكلم والمقام، ولذلك تمّ استعمالها في صيغ مختلفة، فالمثال الأوّل ورد خاليا من أدوات التّوكيد، ليدلّ على مجرّد القصد إلى الإخبار فقط فهو فعل إنجازي منوط به الإخبار عن قيام زيد وإثباته له، والمثال الثاني: يعدّ أيضا فعلا لغويا يفيد الإخبار عن قيام زيد، لكن تمّ تأكيده بمؤكد واحد مراعاة لمقام الشاك المتردد،والمثال الثالث فعل لغوي يحوي قوّة إنجازية دالّة على رد الإنكار أو نفي الشّك لمخاطَب شاكّ ومنكِر للكلام ، وما الفرق بين هذه الأفعال اللّغوية سوى في درجة الشّدة بحسب الغَرض المتضمّن في القول. فالمتلفّظ بالخطاب يفاوت في درجة شدة أفعاله اللّغوية بحسب غرضه المتضمّن في قوله، وحال مخاطبه« فكلّ صنف من المتضمّن في القول له غرض point أو هدف ذاتي internal لكونه فعلا من ذلك والمخاطَب في تمييز أضرب الخبر. حيث يضطر المتكلم في كل مرة إلى تعديل خطابه والتّصرف فيه بحسب حال سامعه ومقامه كي يضمن لكلامه تحقيق الوظيفة التّواصلية المنوطة به، وهو ما يعرف في الفكر اللّساني المعاصر بـ"التّعالق بين البنية والوظيفة"[2]في الأنماط المقاميّة المختلفة فكانت أضرب الخبر ثلاثة.

فالفارق الذي تتحدّد على أساسه الأضرب الثلاثة عند السّكاكي، هوّ المظاهر التّالية: القصدIntentionnalité، والإفادة Pertinonce، والسّياق المقامي Contexte Situationnel، وهي قرائن تداوليّة مافتئ يؤكّدها علماء التّداولية حديثا ، وتناولها السكاكي في مفتاحه وقبله الجرجاني في دلائل الإعجاز، ويمكن أن نخلص في هذه النقطة إلى القانون البلاغي التالي: إن الخطاب التواصلي البلاغي، خطاب تداولي في صميمه، بخاصة في قسمه الإخباري، الذي يعلن بأن الإسناد في الجملة الإخبارية، يجب أن يكون قصد المتكلم به مطابقا لحال مخاطَبه.

- فإذا كان المخاطَب خالي الذهن، فمقتضى الحال أن يأتي الخطاب(فعل الإخبار) خاليا من التأكيد.

---

[1] ينظر: نفسه، ص259.

[2] ينظر: مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص95.

- وإذا كان المخاطَبُ شاكا مترددا، فمقتضى الحال تأكيد الخطاب(فعل الإخبار) بمؤكد واحد.

- وإذا كان المخاطب منكرا للخطاب فمقتضى الحال تأكيد الخطاب(فعل الإخبار) بأكثر من مؤكد.

-أفعال الكلام غير المباشرة: لم يفت السّكاكي الإشارة لما يندرج ضمن ظاهرة الأفعال الكلامية الإنجازية غير المباشرة، حيث نجده حينما قسّم الكلام إلى خبر وطلب وضع لكلّ قانون منهما شروطا مقامية تتحكّم في إجرائهما على الأصل، بحسب مقتضى الحال بغية إنجاز أفعال متنوعة: إخبار واستفهام وأمر ونهي ونداء.

فرأى في قانون الخبر الذي يتحقق به، إذا ما أجري الكلام على أصله أفعالا كلاميّة مباشرة (إثبات أو نفي أو تأكيد)، أنه يحوي أفعالا كلامية غير مباشرة إذا أجري الكلام فيه على خلاف مقتضيات الأحوال، فيخرج عن قصد صاحبه إلى أغراض مختلفة تستفاد من السّياق كإنزال المحيط بالخبر منزلة المنكر، أو إنزال خالي الذّهن منزلة المتردّد.

وهو ما رأى فيه السّكاكي عملا لا يقوم به إلاّ أهل البلاغة والفصاحة المفلقين السّحرة، يقول:« ثم إنّك ترى المُفلقين السّحرة في هذا الفنّ ينفثون الكلام، لا على مقتضى الظّاهر كثيرا وذلك إذ أحلّوا المحيط بفائدة الجملة الخبرية وبلازم فائدتها علما محلّ الخالي الذّهن عن ذلك لاعتبارات خطابية، مرجعها تجهيله بوجوه مختلفة»[1]، ويكون في اللغة الإبداعية حيث يعمد المبدع إلى الخروج عن الأصل والعدول عنه، فيشكّل البنية اللّغوية لكلامه على خلاف مقتضى الظاهر، مراعيا في ذلك أمورا اعتبارية يتطلّبها السّياق، فتنشأ جرّاء ذلك أفعال كلامية غير مباشرة تستلزم من سياقات الكلام.

ولإخراج الكلام على خلاف مقتضى الظّاهر (إنجاز أفعل كلامية غير مباشرة) عدّة صور منها: أن يجعل، كما يقول السّكاكي، المحيط بفائدة الجملة الخبرية وبلازم فائدتها محلّ الخالي الذّهن عن ذلك. وقد مثّل لذلك بقوله تعالى:(وَلَقَدۡ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشۡتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنۡ خَلَٰقٖۚ وَلَبِئۡسَ مَا شَرَوۡاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمۡۚ لَوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ ١٠٢)[2].حيث إنّ الله عزّ وجل في بداية الآية وصف أهل الكتاب بالعلم مع تأكيد ذلك بـ(قد ولام الابتداء) إلاّ أنّهم لم يعملوا بعلمهم

---

[1] مفتاح العلوم، ص259.

[2] البقرة: 102.

ولذلك نفى عنهم سبحانه وتعالى ذلك في آخر الآية، فأفاد فعلُ الإخبار النّفي بدل الإثبات والتأكيد.

ومن قضايا التداولية التي تعرّض لها السّكاكي وتندرج في إطار الأفعال الكلامية غير المباشرة، دراسة الطّلب بألفاظ الخبر؛ أي العدول بألفاظ الخبر للدّلالة على الطّلب أو العكس، تضمين الخبر معنى الطّلب، وهو تحوّل دلالي على مستوى الصّيغة يفرضه المقام والحال، يقول السّكاكي: «واعلم أنّ الطلب كثيرا ما يخرج لا على مقتضى الظّاهر، وكذلك الخبر فيذكر أحدهما في موضع الآخر ولا يصار إلى ذلك إلاّ لتوخّي نكت قلّما يتفطّن لها من لا يرجع إلى دربة في نوعنا هذا»[1]

والانحراف أو العدول بين الأساليب هنا يتجاوز مستوى البناء اللّغوي إلى ما يقتضيه المقام، فهو إذن مستوى أوسع يتعلق باختيار الأساليب التّعبيرية لتستخدم في غير ما وضعت له استنادا لما يقتضيه المقام، فالسّياق والمقام ركن أساس في تحديد وجهة الأفعال الكلامية غير المباشرة ودلالاتها، وبه يتحقق الفهم والإفهام في الخطاب، والتأثير في المتلقي .

وبناء على ذلك رأى السّكاكي أنّ الخبر كثيرا ما يوضع في موضع الطّلب ويستخدم لإنجاز أفعال كلامية تنحصر في:الدّعاء والأمر والنّهي لعدّة أسباب ومقاصد يرومها المتكلم منها: قصد التّفاؤل بالوقوع، وإظهار الحرص في وقوع الفعل المطلوب.

يتبيّن لنا الآن أنّ التّعبير عن الأخبار قد يجري على مقتضى الظّاهر وقد يكون على خلاف مقتضى الظاهر، والبليغ هو الذي يعطي لكل موقف حقه،«والذكي الأريب هو القادر على وضع كل شيء في مكانه اللائق والمناسب، وهو الذي يغوص في أعماق نفس الإنسان الذي يخاطبه فيفهم ما يعتلج فيها، ويدور في حناياها وحينئذ يختار الكلمة المناسبة لهذا الإنسان وذلك مقتضى الحال»[2]

وهذا لعمري من صميم البحث التّداولي ذلك أنّه يقوم على مراعاة موقف السّامع النفسي ومقامه، مما يضطر المتكلّم إلى تعديل الكلام والتّصرف فيه بما

---

[1] مفتاح العلوم، ص431. [يقصد بنوعنا هذا: علم المعاني].

[2] بكري شيخ أمين: البلاغة العربية في ثوبها الجديد علم المعاني، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الجزء1، ط7، ص70.

يتلاءم مع الموقف الجديد ويجعل الكلام يؤدّي الوظيفة التّواصلية المنوطة به، وهو ما يعرف بـ«التّعالق بين الوظيفة والبنية»[1].

فخروج الكلام على مقتضى الظّاهر مع مراعاة حال المخاطب يعدّ إنجازا لأفعال كلامية مباشرة، في حين يكون أداء الكلام على خلاف مقتضى الظّاهر إنجازا لأفعال كلامية غير مباشرة، لأنّ المتكلّم حينها يكون قد استشرف نفسيّة متلقّيه وراعى حاله غير الظّاهرة في المقام، ليصل إلى إخراج كلامه على مقتضى تلك الحال وإن كانت على خلاف مقتضى الظّاهر، وهذا ما يدلّ على مراعاة لأوضاع غير لسانية لا تظهر على مستوى البنية السّطحية للكلام وإنّما يتمّ الوصول إليها على مستوى البنية العميقة، ممّا يعني أنّ هناك علاقة متينة بين قصد المتكلّم، ومقام المتلقّي ونفسيّته ولذلك أكّد السّكاكي ضرورة مراعاة مقتضى الحال، وهو ما تركّز عليه اللّسانيات التّداولية في أبحاثها، ممّا يعني أنّ السّكاكي في حديثه عن مقتضى الظّاهر(فعل كلامي مباشر)، وخروج الكلام لا على مقتضى الظاهر(فعل كلامي غير مباشر)، وما يترتّب عن ذلك من مراعاة للمقام ونفسية متلقي الخطاب، كان يحمل في ذهنه مظاهر تداولية مهمّة تسيّر أفكاره ومباحثه، وتتجلّى بوضوح في اهتمامه بالأوضاع النّفسية والذّهنية التي تؤطّر الفعل الكلامي الإنجازي فتجعله تارة فعلا كلاميا إنجازيا مباشرا، وتارة أخرى فعلا كلاميا إنجازيا غير مباشر من خلال مراعاة حال المتلقّي ومقامه لا الظّاهرة فقط، وإنّما حتى الباطنية الكامنة في نفسه وذهنه، ممّا يجعلنا نقول أنّ الوصف اللّغوي في المفتاح جاء شاملا لجميع أوضاع اللغة ومستوياتها اللّغوية (صوت وصرف ونحو وبلاغة ودلالة)، وحتى غير اللّغوية النفسية والذهنية، ومقامات الكلام كله، وهو ما حذا ببعض الباحثين إلى وصف لسانيات السّكاكي باللّسانيات الشمولية.[2]

رابعا: أساليب الطلب والأفعال الإنجازية:

تتبدى ظاهرة الأفعال الكلامية الإنجازية المباشرة وغير المباشرة في هذا القسم (قانون الطلب) بوضوح من خلال أبواب الطّلب التي حصرها السّكاكي في: التّمني والاستفهام والأمر والنّهي والنّداء.

فهذه الأبواب متى أجراها المتلفظ بالخطاب على أصلها، ووفق شروط كل باب منها ومقاماتها الإنجازية، تولد عنها أفعال كلامية إنجازية مباشرة تفيد:

---

[1] مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص95.

[2] ينظر: محمّد الصغير بنّاني: المدارس اللسانية في التراث العربي وفي الدراسات الحديثة، دار الحكمة، الجزائر، (دط) 2001، ص41.

التّمني والاستفهام والأمر والنّهي والنّداء بمعانيها الأصلية، لكنّه قد يتولّد عنها حين يمتنع إجراؤها على أصل استعمالها معان أخرى وأغراض تستفاد من السّياق؛ بمعنى أنّ أنماط الطّلب الخمسة (الأفعال الإنجازية المباشرة) بأغراضها الأصلية (التمني والاستفهام والأمر والنهي والنداء) يمكن أن تتحول بمعونة قرائن معيّنة لإنجاز أفعال كلامية غير مباشرة تناسب مقتضى الحال، إذا ما تم خرق أحد شروط إجرائها على الأصل في استعمالها، وبالتّالي تتعدّد وظائفُها التّداولية بحسب سياق الاستعمال فينشأ ما يسمّى بـ "الاستلزام الحواري" L'implication conversationnelle.

لقد قسّم أبو يعقوب السّكاكي الأفعال الكلامية الإنجازية إلى نوعين:

- نوع لا يستدعي في مطلوبه إمكان الحصول.

- ونوع يستدعي فيه إمكان الحصول.

يقصد بالأول التّمني وبالثّاني باقي أنواع الطّلب (الاستفهام والنّهي والأمر، النّداء) يقول: «والطّلب إذا تأملت نوعان نوع لا يستدعي في مطلوبه إمكان الحصول، وقولنا: لا يستدعي أن يمكن أعمّ من قولنا يستدعي أن لا يمكن، ونوع يستدعي فيه، إمكان الحصول»[1].

ثم قسّم السّكاكي النّوع الثاني إلى قسمين: قسم يكون لطلب حصول في الذهن ممثلا في الاستفهام، وقسم يكون لطلب الحصول في الخارج، ويشمل: الأمر والنّهي والنّداء، وفيه قسمان: طلب ثبوت تصور في الخارج يعني به الأمر والنداء، وطلب انتفاء تصور ويعني به النّهي وهي كلّها أفعال كلامية إنجازية مباشرة إذا كانت بحسب أصل الاستعمال.

الأفعال الكلامية الإنجازية المباشرة عند السكاكي شروطها الإنجازية، كي تؤدي أغراضها التّواصلية بحسب الأصل في المفتاح، ومعلوم أنّ«عبارة الفعل اللّغوي الإنجازي في الأبحاث الدّلالية والتّداولية المعاصرة[تدل] على الحدث أو الفعل L'acte الذي يحققه المتكلم عن طريق استعمال ملفوظ من ملفوظات الألسنة الطبيعية داخل مقام تخاطبي معين»[2]، ومن هذه الملفوظات الطبيعية ما أشار إليه السّكاكي من أفعال إنجازية مباشرة وغير مباشرة.

---

[1] مفتاح العلوم، ص414.

[2] إدريس سرحان: طرق التّضمين الدّلالي والتّداولي في اللّغة العربية وآليّات الاستدلال،(أطروحة مقدّمة لنيل دكتوراه الدّولة)،شعبة اللغة العربيّة وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، المغرب،السنة الجامعية:2000/1999، ص340.

ومعلوم أنّ "بول غرايس" P.Grice كان قد اقترح تنميطا خاصا للعبارات اللغوية المباشرة لتفيد معاني مباشرة، وهي المدلول عليها بصيغة الجملة ذاتها، وتشمل:[1]

أ-المحتوى القضوي: ممثلا في مجموع معاني مفردات الجملة مسندا بعضها إلى بعض.

ب-القوة الإنجازية الحرفية: وهي القوة الدلالية المؤشّر لها بأدوات أو ألفاظ تصبغ الجملة بصبغة تداولية تزيد درجة حدّتها وتضعف بحسب قصد المتكلم وحال السّامع منها: الاستفهام والأمر والنّهي والدّعاء والقسم والإخبار.

وبحسب معايير "سيرل"Searl فإنّ الأفعال الإنجازية الطّلبية بما تحويه من قوى إنجازية (تمن واستفهام وأمر ونهي ونداء) تصنّف ضمن الإعلانيات والتّوجيهات والالتزاميات، وهي تختلف في درجة شدتها أو في قوتها الإلزامية فهناك أفعال إنجازية أقلُّ إلزامية من أفعال أخرى وهناك أفعال غير ملزمة تماما، وهو ما يتناسب مع مفهوم أوستين"القوة الكلاميّة fillocutionnary force[2] ويتوقف تحقيق هذه الأفعال الإنجازية على بعض القواعد التأسيسية، كان قد عني بها أيضا أبو يعقوب السّكاكي، وهو بصدد الحديث عن شروط أداء أفعال الطلب لمعانيها وأغراضها بحسب أصل الاستعمال فيها، وهذا ما سيتمّ توضيحه.

أ/ التّمني: يشكّل التّمني عند السّكاكي النّوع الأول من أنواع الطلب، يطلب فيه المتكلم ما هو ممتنع الحصول مع علمه بعدم حصول ما يتمنى، فهو أن« تطلب كون غير الواقع فيما مضى واقعا فيه مع حكم العقل بامتناعه»[3] فيشترط في وقوع التمني على حقيقته أن يكون المتمنّى غير متوقع حصوله بالنسبة للمتكلم أو ممكن الحصول في المستقبل البعيد. وأن يكون التمني متعلّقا بالمستقبل.

---

[1] ينظر: علي محمود حجي الصراف: في البراغماتية: الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة، ص99.

[2] ينظر: عمر بلخير: تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، منشورات الاختلاف، الجزائر ط1، 2003، ص173.

[3] السّكاكي: مفتاح العلوم، ص415.

وأما أداة التمني الرئيسة فهي "ليت" بحسب السّكاكي:« اعلم أنّ الكلمة الموضوعة للتمني هي ليت وحدها»[1]، فإذا ما توفرت كل هذه الشروط فإن الفعل الكلامي الإنجازي الناتج هو فعل التّمني ويفيد معناه مباشرة، أمّا إذا اختل أحد هذه الشروط فسيخرج التّمني إلى دلالات وأغراض تواصلية أخرى تستلزم من السياق والأدوات المستخدمة فيه نحو: النّدم والتّحسر.

ب/الاستفهام: يختلف الاستفهام عند السّكاكي عن باقي أنواع الطّلب(أمر، نهي،نداء)في كونه طلبا لحصول شيء في الذّهن يقول:« والفرق بين الطّلب في الاستفهام وبين الطّلب في الأمر والنّهي والنّداء، واضح فإنّك في الاستفهام تطلب ما هو في الخارج ليحصل في ذهنك نقش له مطابق وفيما سواه تنقش في ذهنك ثم تطلب أن يحصل له في الخارج»[2]

فالاستفهام عند السكاكي طلب لحصول ما في الخارج في الذهن، فيصدر من شاك أو جاهل شيء ما، يطلب ارتسامه في ذهنه، موجه نحو المستقبل، ولذلك قيّده السّكاكي بأن لا يكون حاصلا وقت الطّلب، وفي إمكان المخاطب (المسؤول) الإجابة عن سؤال الاستفهام على الأقل في نظر المستفهِم (السّائل)، مع شرط إرادة هذا الأخير الاستفهام عن شيء يهمّه وبعنيه أمره، وتلك هيّ بإجمال شروط إجراء الاستفهام على حقيقته.

وبالتعبير التّداولي الحديث، الاستفهام فعل كلامي إنجازي مباشر، إذا ورد بحسب أصل استعماله « "طلب حصول"- "في الذهن"- لغير حاصل -"ممكن الحصول"- "يهم المستفهم" و"يعينه شأنه"»[3]،ويمكن اختصار آليّات إجراء الاستفهام على أصله في شروط ثلاثة:

-عنصر الزّمان: فيكون الاستفهام في المستقبل.

- عنصر الإمكان: أن يكون في إمكان المسؤول الإجابة عن استفهام السّائل.

- عنصر الإرادة: أن يريد المستفهِم حقيقة الاستفهام، ويكون أمر المستفهَم عنه يعنيه.

---

[1] نفسه، ص418.

[2] نفسه ، ص415، 416.

[3] أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء ط1، 1986، ص99.

فإذا تم استيفاء هذه الشروط تم إنجاز الفعل الكلامي منه بصيغته الإنجازية المباشرة ويسمّى استفهاما حقيقيا، ويصنّف بحسب "ج. أوستين J.Austine وسيرل Searl في خانة التّوجيهيّات، أمّا إذا تولّدت عنه أغراض تواصلية أخرى حين خروجه عن أصل الاستعمال فيصنّف بحسب دلالاته الإنجازية الجديدة.

وللاستفهام عند السّكاكي قسمان: طلب تصور وطلب تصديق، ولكل قسم أداة أو أكثر تختصّ به، وتؤدّي معناه، ويُقصد بالأوّل(طلب التّصور) « طلب حصول صورة الشيء في العقل بسيطا أي له طرف واحد، والثاني [طلب التّصديق] هو طلب حصول نسبة بين الشيئين أي له طرفان]»[1].

وأدوات الاستفهام في مفتاح العلوم كثيرة عدّدها السّكاكي وبيّن ما يختص منها بالتّصور وما يختص بالتّصديق وما يُطلب بها التّصور والتّصديق معا. وما لا يختص بأيّ منهما[2] ونكتفي بالتمثيل لأشهر أدوات الاستفهام: الهمزة وهل.

وبتعبير اللّسانيين التّداوليّين، فإنّ الاستفهام بقسميه يعدّ فعلا كلاميا استعلاميا يقوم بإنجاز وظائف تواصلية مهمة إذا ما جاء وفق شروط إجرائه على أصله فيحافظ حينها على هوّيته الإنجازية، وقد يخرج إلى أغراض تواصلية أخرى في حالة خرقه شروط إجرائه على الأصل.

ج/ الأمر: الأمر في عرف البلاغيّين والنّحاة طلب لإيقاع الفعل وإيجاده، وهوّ نقيض للنّهي يكون استعماله على وجه الاستعلاء كي ينبئ عن الفعل المعبّر عنه والمستدعي له.

والأمر عند السّكاكي فعل كلامي إنجازي يتضمّن طلبا للحصول في الخارج، حيث يعرفه بأنّه« طلب لحصول ثبوت متصوّر»[3] وله عدّة صيغ اسميّة وفعليّة وحرفيّة أداتية تتّضح من قول السّكاكي:« للأمر حرف واحد وهو اللاّم الجازمة في قولك ليفعل(...) والأمر في لغة العرب عبارة عن استعمالها

---

[1] مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص113؛ ومفتاح العلوم، ص418، خالد ميلاد، ص321، 322.

[2] ينظر:السكاكي: مفتاح العلوم، ص418.

[3] السّكاكي: مفتاح العلوم، ص415.

[يعني لام الأمر الجازمة]، نحو: لينزل، وانزل، ونزالِ "وصه "على سبيل الاستعلاء»[1]

فالسّكاكي يرى أن للأمر أداة واحدة يتحقق بها فعله الإنجازي هي اللاّم الجازمة إضافة إلى تحقّقه بصيغة فعل الأمر المباشرة نحو: انزل، حيث يحوي الفعل في طيّاته قوة إنجازية مباشرة للأمر وأمّا صيغ الأمر الاسمية فمنها: أسماء الأفعال نحو: صَهْ.

ولا يتحقق الفعل الإنجازي المباشر للأمر عند السّكاكي، إلاّ من خلال تصوّر تداولي يتمثّل في مراعاة حالة المتكلم ومنزلته بالنّسبة للمخاطب، ولذلك يشترط السّكاكي "الاستعلاء" كي يتحقّق بصيغة مباشرة يقول:« ولا شبهة في أنّ طلب المتصوّر على سبيل الاستعلاء يورّث إيجاب الإتيان على المطلوب منه ثم إذا كان الاستعلاء ممن هو أعلى رتبة من المأمور استتبع إيجابه وجوب الفعل بحسب جهات مختلفة، وإلاّ لم يستتبعه، فإن صادفت هذه أصل الاستعمال بالشّرط المذكور أفادت الوجوب وإلاّ لم تفد غير الطّلب، ثم إنّها تولّد بحسب قرائن الأحوال ما ناسب المقام»[2].

ممّا يعني أنّ الفعل الكلامي الإنجازي في الأمر يتحقق من خلال إتيانه على أصل استعماله وذلك إذا جاء خاضعا لجملة من القواعد اللسانية والتّداولية، فأما القواعد اللسانية فنحو: [3] -أن يكون الفعل تاما ودالاّ بصيغته المستعملة على الأمر أو بالأداة اللاّم الجازمة.

وأمّا القواعد التّداولية فترتبط بوضعية كل من المتكلّم والسّامع، إذ لابد لتحقيق الفعل الإنجازي الأمري من شرط "الاستعلاء" بالنسبة للمتكلم كي يحقق غرضه الإنجازي من فعل الأمر، وإلاّ فإن الفعل كما يرى السّكاكي قد يولّد أغراضا إنجازية أخرى بحسب قرائن الأحوال والمقام فيفيد الفعل الإنجازي المتولّد: الدّعاء إذا استعمل على سبيل التضرع وكان توجه الخطاب الأمري من الأقل درجة إلى الأكثر منزلة، ويفيد السّؤال أو الالتماس إذا تساوى المتخاطبان في المنزلة، بيد أنّ« الأصل الأسلوبي للأنواع الثلاثة الأولى (الأمر والدّعاء والالتماس) هو أسلوب الأمر وصيغته اللّغوية المعروفة(...) أمّا الدّعاء والالتماس وغيرهما فهي أغراض تواصليّة ووظائف خطابية تؤدّى بصيغة

---

[1] نفسه، ص428.

[2] نفسه، ص428.

[3] ينظر: عمر بلخير: تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النّظرية التداولية، ص174.

الأمر، أو صيغة النهي على مقتضى قاعدة خروج الأسلوب عن مقتضى الظاهر»[1].

ويضاف إلى شرط "الاستعلاء" وجوب توفر شرط قدرة المتكلم على إصدار الأمر وإرادته فعل ذلك، وبحسب تصنيف علماء اللّسانيات التّداولية (جون سيرل J.Searl) و(ليفنسونLivensen)،و(ج براون braown) مثلا فإنّ الأمر جزء من الأفعال التوجيهية[2]، يهدف إلى توجيه المتلقّي نحو سلوك معيّن والتّأثير فيه، ولم يختلف المحدثون في تحديد الفعل الإنجازي المباشر من صيغة الأمر وتحديد حالات خروجه إلى دلالات وأغراض تواصليّة خطابيّة يقتضيها المقام، عمّا جاء به السّكاكي، من تحليلات للفعل الطّلبي "الأمر"، والمعاني المتولّدة من خروجه من أصل الاستعمال.

د/ النهي: يرى فيه السّكاكي فعلا طلبيا يستدعي مطلوبا فيه إمكان الحصول مثله مثل الأمر والنّداء لكنّه يختلف عنهما في كون النّهي طلب انتفاء تصور في الخارج، ويكون الفعل الإنجازي المباشر منه إذا جاء بحسب أصل الاستعمال كذلك، فالسّكاكي يرى أنّ النّهي يتحقق به غرضه الإنجازي، إذا جاء بحسب أصل الاستعمال مثل الفعل الإنجازي المباشر من الأمر وما الفرق بينهما إلاّ من حيث كون الأمر طلبا لثبوت متصور والنّهي طلب لانتفاء متصور[3]، وأمّا الأداة اللّغوية التي يتحقّق فيها النّهي فهي واحدة "لا الناهية" التي تدخل على الفعل المضارع، يقول: « للنّهي حرف واحد وهو(لا) الجازم في قولك لا تفعل: والنّهي محذوّ به حذو الأمر في أنّ أصل استعمال: لا تفعل، أن يكون على سبيل الاستعلاء بالشّرط المذكور، فإن صادف ذلك أفاد الوجوب وإلاّ أفاد طلب التّرك فحسب»[4].

فالنّهي عند السّكاكي يكون مباشرا على حقيقته إذا استعمل بحسب الأصل فتمّت مراعاة شروط تحقّقه، فيأتي بأداة النّهي الجازمة "لا"، ويكون غير حاصل وقت الطّلب بمعنى توفّر شرط الزّمن فيكون في الحاضر أو المستقبل لا الماضي إضافة لشرط "العلو والاستعلاء" مثل الأمر لأنّه يميّز النهي عن

---

[1] مسعود صحراوي: التداولية عند العلماء العرب، ص108.

[2] ينظر: عبد الهادي بن ضافر الشهيري: استراتيجيات الخطاب، ص339.

[3] ينظر: السّكاكي، مفتاح العلوم، ص415.

[4] يقصد السكاكي "بالشرط المذكور" الإحالة إلى ما أورده في مقدمة حديثة عن الطّلب من حيث كونه يستدعي مطلوبا غير حاصل وقت الطّلب وأن النّهي من النوع الثاني فيه، الذي يُستدعى فيه إمكان الحصول، (ينظر: حسام أحمد قاسم: تحويلات الطّلب ومحدّدات الدّلالة، ص83).

الدلالات المتحولة عنه مثل: الدّعاء والالتماس والتّهديد ولكي يفيد وجوب طلب الكف عن الفعل من جهة أخرى، وإلاّ فإنّه سيفيد التّرك وهي شروط تداولية أساسا كما هو بيِّن.

وبمنظور"سيرل" فإنّ النّهي فعل كلامي إنجازي ينتمي إلى صنف "التّوجيهات" Derectives، وصيغته "لا تفعل" ويكون فعلا كلاميا إنجازيا مباشرا إذا ورد بحسب أصل الاستعمال(صيغته والاستعلاء والزمن)، فإن اختلّ أحد الشّروط تولّد عن النّهي أفعال كلامية غير مباشرة تنجز من خلال صيغة النّهي لتأدية أغراض تواصلية مختلفة كالدعاء والإلتماس والتهديد والخبر، ويوضّح هذه الأغراض سياق الاستعمال.

ومن خلال هذا يتضح أن النّهي والأمر ينتميان إلى الأفعال الكلامية الإنجازية Actes locutoires فهما صيغتان تتضمّنان إنجازا لأفعال عديدة مباشرة وغير مباشرة إلاّ أنّ إنجازها ضمني، يحمل معنى الدّعوة وفيه تأثير في المتلقّي وتوجيه له نحو سلوكات معينة (بعد حجاجي).

هـ/ النداء: يتجلى البعد الطّلبي للنّداء في كونه طلبا من المتكلّم للمخاطَب بالانتباه إليه وتخصيصه بالخطاب دون غيره، فالنّداء عند السّكاكي يقتضي إقبال المنادى بسمعه نحو من ناداه، فهو إذن بالتّعبير التّداولي الحديث فعل كلامي إنجازي غرضه دعوة المنادى بالإقبال عليه، يقول السّكاكي في معرض حديثه عن ثبوت المتصور في الخارج «كقولك في الأمر: قم، وفي النّداء يا زيد، فإنّك تطلب بهذين الكلامين حصول قيام صاحبك وإقباله عليك في الخارج»[1]، ويتم الفعل الإنجازي منه بأدوات النّداء: الهمزة، وأي لنداء القريب، والياء وباقي الأدوات لنداء البعيد.

وقد تتحوّل دلالة الفعل الإنجازي من النّداء لأغراض بلاغية عديدة نتيجة الإخلال بقواعد إجرائه على أصله، كأن لا يقصد به طلب الإقبال أو أن يستخدم أدوات نداء القريب للبعيد أو العكس، فينجز حينها أفعالا كلامية غير مباشرة تستفاد دائما من السّياق، كالإغراء والاستغاثة والتّعجب والتّوجع كما في نداء الأطلال.[2]

---

[1] السّكاكي: مفتاح العلوم، ص415.

[2] ينظر: عبد السلام هارون: الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 2001، ص17.

ومنه فإن أساليب الطلب من: أمر ونهي ونداء واستفهام وتمن، تعد أفعالا كلامية إنجازية مباشرة، وتحمل دلالاتها الحرفية من خلال صيغتها المباشرة، إذا ما أجريت بحسب أصل استعمالها (وفق شروطها الإنجازية الحرفية)، لكنها قد تخرج لأغراض تواصلية مختلفة إذا لم تجر بحسب مقتضى الظاهر، فتفيد إنجاز أفعال كلامية غير مباشرة.

وتشترك هذه الأفعال الإنجازية عند السّكاكي في معنى الطلب الذي يقتضي الفعل أو ما ينوب عنه من أدوات، نحو لام الأمر أو لا النّاهية أو حرف الاستفهام أو النداء أو ليت على أنّ« الطّلب في الحقيقة هو طلب تثبيت ما ليس ثابتا في اعتقاد المتكلم من علاقات رابطة بين طرف الإسناد الذي يتعلّق به عمل المتكلم وهو طلب تحكمه إرادة المتكلّم إنشاء أثر في الكون بواسطة اللغة وعن طريق مخاطب تشتدّ درجة التّوتر بينه وبين المتكلم أو تضعف بحسب طبيعة الطّلب وقوّة الإرادة، وبحسب المقامات والأحوال التي يتولّد عنها الطّلب»[1] أو بحسب قرينة الحال، كما يرى السّكاكي، فلا تختلف الأفعال الإنجازية الطلبية التي أوردها السّكاكي إلاّ من حيث شدّة التوتر الذي يكون بين المتلفظ بالخطاب وسامعه وبمعايير سيرل فإنّ الفرق بين هذه الأفعال الإنجازية المباشرة يكمن في درجة الشّدة في تحقيق الغرض المتضمّن في القول من جهة، والقوة الإنجازية التي تحملها كل صيغة أو أداة لغوية.

فالفعل الكلامي الإنجازي في: الأمر والنّهي والاستفهام يكون أقوى من حيث درجة الشّدة منه في النّداء والتّمني، ذلك أنّ نسبة حضور المخاطَب في التّمني ضعيفة جدا مقارنة بغيره من الأفعال الطّلبية مما يقرّبه إلى الخبر أكثر من الطّلب وبالتّالي تضعف شدّة التّوتر بين المتكلّم والمخاطَب فيه.

أما النّداء فهو طلب للإقبال، لكنّه أقل حدّة من الأفعال: الأمر والنّهي والاستفهام لما تتضمّنه هذه الأخيرة من استراتيجية توجيهية مباشرة ذات قوة إنجازية عالية في طلبها القيام بالفعل أو الكف عنه.

وبصفة عامة فالملفوظات الطّلبية (الإنشائية) تنجز في حقيقتها أحداثا، حيث إنّ المتكلم حينما يستعملها يحقق فعلا وينجز حدثا ويمكن تحديد أهم مميزات الأفعال الكلامية الإنجازية في قانون الطلب عند السّكاكي في الآتي:[2]

---

[1] خالد ميلاد: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، دراسة نحوية تداولية ص184، 185.

[2] إدريس سرحان: طرق التضمين الدلالي والتداولي في اللغة العربية وآليات الاستدلال، ص342.

1- تتجلى حقيقة الأفعال اللغوية الإنجازية كالأمر والنّهي والوعد والاستفهام... في أنها أفعال أي أحداث تهدف إلى تحويل واقع الأشياء وبناء واقع جديد.

2- إن الأفعال الإنجازية الطلبية في المفتاح، أفعال اصطلاحية مؤسساتية لا يكمن تحقيقها بنجاح إلا وفق شروط إنتاجية معينة، وداخل مقامات خطابية مناسبة وذلك لما يترتب عن إنجازها من حقوق وواجبات.

3 - إن الأفعال الإنجازية أفعال قصدية لذا فإنّ إدراك المخاطَب لأيّ منها يقتضي إدراكه للقصد الخاص الذي يرمي إليه المتكلم.

4 - إن الأفعال الإنجازية عموما أفعال سياقية ومقامية، حيث يؤدي السّياق اللّغوي المرافق والمقام الاستعمالي دورا أساسيا في تمكين المخاطَب من تحديد الفعل الإنجازي المقصود للمتكلم، لذا فإن عدم التّوافق بين الفعل الإنجازي المدلول عليه بواسطة المؤشرات اللغوية وبين السّياق أو المقام يؤدي إمّا إلى توليد فعل إنجازي آخر غير مباشر إذا كان المقام يزكي هذا التوليد وإمّا اعتباره فعلا لغويا لاغيا.

هذا وتضطلع الأساليب الطّلبية (الإنشائية) بدور هام في العملية الحجاجية نظرا لما توفّره من إثارة، وما تستدعيه من عواطف وأحاسيس فهي « لا تنقل واقعا ولا تحكي حدثا فلا تحتمل تبعا لذلك صدقا أو كذبا وإنّما تثير المشاعر، وتشحن من ثمة بطاقة حجاجية هامة لأن إثارة المشاعر ركيزة كثيرا ما يقوم عليها الخطاب الحجاجي»[1]، وهو ما يعكس مظهرا تداوليا آخر في المفتاح هو التفات السّكاكي لحجاجية الأساليب الطّلبية ودرجات شدّتها.

إذن لا ضير من القول، إنّ مفتاح العلوم يحمل مؤشّرات إيجابية عن دراسة اللّغة في سياقات استعمالها، كما يحمل دلائل للدّراسة النّصية موَزعة في مباحث المفتاح بخاصّة في شقّه البلاغي من خلال تجاوزه مدار الدّلالة اللّغوية(الوضعية).

---

[1] سامية الدريدي: الحجاج في الشعر العربي القديم من الجاهلية إلى القرن الثاني للهجرة بنيته وأساليبه، عالم الكتب الحديث جدار للكتاب العالمي، الأردن، ط1، 2008، ص139، 140.

خاتمة: يتضح لنا من خلال هذه الدّراسة أنّ مفتاح العلوم يستجيب للطرح التداولي الذي وضعناه فيه، من خلال استراتيجيات محكمَة ضبطها السكاكي في مشروعه "علم الأدب" ووضح من خلالها أسباب تأليفه ومقاصده من كل ذلك جاعلاً من "علم الأدب" علمًا للخطاب الكلي الذي يقتضي ضبطه إحاطة بعلوم اللسان(صوت وصرف ونحو وبلاغة ودلالة) وعلم المنطق. في تفاعلها مع بعضها بحيث يتمّم كلّ علم منها وظيفة الآخر،في علاقة هرمية بين أجزائه، ممّا جعلها تتّسم بسمات تداولية، جعلتها تتناول القضايا اللغوية والبلاغية في سياقاتها الاستعمالية، وتتعرّض في سبيل ذلك لعناصر العملية التواصلية مجتمعة، بكيفية تتقاطع كثيرا مع ما توصّلت إليه الأبحاث النصّية والتداولية حديثا ، ولعلّ مقولة الباحث "نعمان بوقرة " تختصر ذلك، يقول: «تجلت ملامح التداولية بشكل أكبر عند السّكاكي من خلال توصيف عناصر العملية التّواصلية وربطها بمقتضى الحال لأنّ وضعية المتلقي وأحواله تساهم مساهمة فعّالة في فهم المقصد فهما جيدا وتحدّد أيضا نوعية الكلام المرسل من المتكلّم»[1].

---

[1] نعمان بوقرة: "ملامح التفكير التداولي البياني عند الأصوليين"،www.algahereya.net (2010/08/18. 1520).

قائمة المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.**

1. أحمد المتوكل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء ط1، 1986.

2. باديس لهويمل : مظاهر التداولية في مفتاح العلوم للسكاكي، عالم الكتب الحديث، الأردن ، ط1، 2014.

3. باديس لهويمل: عبارة "لكل مقام مقال" في مفتاح العلوم للسكاكي متابعة بلاغية سياقية، ضمن كتاب:نظرية السياق بين التوصيف والتأصيل والإجراء، سلسلة دراسات محكمة في اللغة والأدب والنقد، تحرير: محمد عبد العزيز عبد الدايم وعرفات فيصل المناع، دار السياب، لندن، منشورات الاختلاف/الجزائر، دار ومكتبة البصائر/بيروت، ط1، 2015.

4. بكري شيخ أمين: البلاغة العربية في ثوبها الجديد علم المعاني، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الجزء1، ط7،2001.

5. التهاوني: كشّاف اصطلاحات الفنون، وضع حواشيه أحمد حسن منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، المجلد3، ط1، 1991.

6. جميل عبد المجيد، البلاغة والاتصال، ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،(دط)،2000

7. جون أوستين: نظرية أفعال الكلام العامّة، كيف ننجز الأشياء بالكلام، ترجمة: عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق،(دط)،1991

8. حسام أحمد قاسم: تحويلات الطّلب ومحدّدات الدّلالة، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1، 2007.

9. خالد ميلاد: خالد ميلاد: الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية، جامعة منوبة، تونس،المؤسّسة العربية للتوزيع تونس،ط1 .

10. خالد ميلاد: "المعنى عند البلاغين السكاكي نموذجا"، ضمن أعمال ندوة صناعة المعنى وتأويل النص، منشورات كلّية الآداب، منوبة، تونس، المجلد8، 1992.

11. خلود العمّوش: الخِطاب القرآني دراسة في العلاقة بين النّص والسّياق، عالم الكتب الحديث، جدارا للكتاب العالمي الأردن، ط2008،1.

12. سامية الدريدي: الحجاج في الشعر العربي القديم من الجاهلية إلى القرن الثاني للهجرة بنيته وأساليبه، عالم الكتب الحديث جدار للكتاب العالمي، الأردن، ط1، 2008،

13. السكاكي: مفتاح العلوم: تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000.

14. السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم دار الفكر، بيروت، الجزء2، ط2، 1979.

15. صلاح فضل: بلاغة الخطاب وعلم النص، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1، .2004

16. عبد السلام هارون: الأساليب الإنشائية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 2001

17. عبد القادر بن ظافر الشهيري: استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ط1 ،2004.

18. عبد الملك مرتاض: نظرية البلاغة ، دار القدس العربي، الجزائر، ط2، 2010.

19. علي محمود حجي الصراف: في البراغماتية: الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة، دراسة دلالية ومعجم سياقي مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، .2010

20. عمر بلخير: تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، منشورات الاختلاف، الجزائر ط1، 2003.

21. فايز القرعان: تقنيات الخطاب البلاغي دراسة نصية، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2004.

22. محمد عابد الجابري: بنية العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ط2، 1987.

23. محمّد الصغير بنّاني: المدارس اللسانية في التراث العربي وفي الدراسات الحديثة، دار الحكمة، الجزائر (دط)، 2001.

24. محمد صلاح زكي أبو حميدة: البلاغة والأسلوبية عند السكاكي، جامعة الأزهر،غزة، (دط)،2007

25. نور الهدى باديس: بلاغة الوفرة و بلاغة الندرة ، مبحث في الإيجاز والإطناب،المؤسّسة العربيّة للدراسات والنّشر تونس، ط1 ،2001م،

26. ياقوت الحموي: معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق: إحسان عبّاس، دار الغرب الاسلامي، الجزء6، (ط1)، 1993

رسائل دكتوراه:

27. إبرير: توظيف النظرية التبليغية في تدريس النصوص بالمدارس الثانوية الجزائرية، (رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في اللسانيات التطبيقية)، جامعة الجزائر، السّنة الجامعية:1999/ 2000

28. إدريس سرحان: طرق التّضمين الدّلالي والتّداولي في اللّغة العربية وآليّات الاستدلال،(أطروحة مقدّمة لنيل دكتوراه الدّولة)،شعبة اللغة العربيّة وآدابها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، المغرب،السنة الجامعية:2000/1999.

المواقع الإلكترونية:

28. نعمان بوقرة: "ملامح التفكير التداولي البياني عند الأصوليين"،www.algahereya.net (2010/08/18. 15:20).

وبالتالي فإنّ طرح السّكاكي في مفتاحه، طرح لساني تداولي كلّي، يراعي عناصر العملية التواصلية ودورها في إنتاج الخطاب وفهمه وتفسيره وتأويله، ولا ينفصل في هذا الطرح علم النحو عن علم الصّرف ولا علم المعاني عن علم النّحو، فهذه جميعا علوم مترابطة ترابطا وثيقا أراد من خلالها السّكاكي أن يضمن لمن قرأ كتابه بإتقان "أن ينفتح عليه جميع المطالب العلمية" ولذلك سمّاه مفتاح العلوم ليكون مفتاحا لكل المطالب العلمية باللغة العربية، وجعله ثلاثة أقسام في بنية واحدة متماسكة تقبل التقسيم لكنّها لا تقبل الانفصام.